

الرقم
4 - مارس 2015

من وزير المالية
إلى

402

الموضوع: حول إعفاء عقود القروض التي يمنحها البنك
التسجيل
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 09 فيفري 2015

لقد أؤدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن القروض التي يمنحها البنك أصبحت معفاة من معالم التسجيل وذلك بموجب أحكام الفصل 38 من قانون المالية لسنة 2015 وطلبتم تبعا لذلك توضيحات حول مدى شمولية هذا الإعفاء للضمان المتزامن مع عقد القرض خاصة إذا كان مضمنا به وليس بكتب منفرد.

وجوابا، يشرّفني إعلامكم أن القروض الممنوحة من البنك توثقتها بضمان منصوص عليه بالعقد أو بكتب ضمان برهن منقول مستقل عنه وأن أحكام العدد 4 من الفصل 25 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي كما وقع تنقيحه بالفصل 38 من قانون المالية لسنة 2015 تنص على إعفاء عقود القروض المسندة من البنك التونسي للتزامن من معالم التسجيل.

وطبقا لأحكام العدد 5 من الفصل 3 والتعريف الواردة بالعدد 22 من الفصل 23 من مجلة معالم التسجيل والطابع الجبائي يخضع كتب الضمان برهن منقول للتسجيل بالمعلوم القار المحدد بـ20 دينار عن كل صفحة من كل نسخة من العقد.

وبالتالي تكون عقود القروض الممنوحة من البنك وإن وقع التنصيص صلبها على الضمان برهن منقول ، في حين يسجل الضمان المذكور إذا كان بكتب مستقل عن عقد القرض بالمعلوم القار المحدد بـ20 د عن كل صفحة من كل نسخة من العقد.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
الكبير العام للدراسم
والتشريع المالي
الإمضاء : حبيبة جواة نسواتي